الضرائب المباشرة و الضرائب الغير المباشرة د : براحلية

- نظام الضرائب المباشرة ونظام الضرائب الغير المباشرة
- الفرع الأول: معايير التمييز بين نظام الضرائب المباشرة و غير المباشرة
  - الفقرة الأولي: المعيار الإداري
  - الفقرة الثانية: المعيار الجبائي (ثبات استقرار المادة الخاضعة للضريبة)
  - الفقرة الثالثة: معيار انتقال عبء الضريبة (المعيار الاقتصادي)
- الفرع الثاني : مزايا وعيوب نظام الضرائب المباشرة
- الفرع الثالث : مزايا وعيوب نظام الضرائب غير المباشرة
  - – السرعة في التحصيل:
  - – ارتفاع تكاليف الجباية:
- الفرع الرابع : أنواع الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة
  - الفقرة الأولى: أنواع الضرائب المباشرة
    - البند الأول: ضريبة الدخل
    - 1- الضريبة على دخل الأفراد (الأشخاص الطبيعيين)
    - 2 – الضريبة على دخل الشركات :
    - البند الثاني : الضرائب على رأس المال
  - الفقرة الثانية: أنواع الضرائب غير المباشرة
    - البند الأول: ضرائب الاستهلاك (الإنفاق)
    - أولا- الضريبة العامة على الإنفاق
    - 1- الضريبة الوحيد:
    - 2- الضريبة المتدرجة:
    - 3- الضريبة على القيمة المضافة :
    - ثانيا- الضرائب النوعية على الإنفاق:
    - البند الثاني: ضرائب الاستعمال أو التداول :

نظام الضرائب المباشرة ونظام الضرائب الغير المباشرة

يعتبر تصنيف نظام الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة تقديم تقليدي، وعلى الرغم من تضاؤل اهتمام الفكر المالي الحديث بهذا التقسيم إلا أنه ما زال معمولا به وأكثر انتشارا في الأنظمة المالية الحديثة ، كما يستند إليه الفقه المالي في دراسة ومقارنة النظم الضريبية المختلفة، مما يوضح أهمية هذا التقسيم من الناحية العلمية والعملية

وتعتبر الضريبة مباشرة بصفة عامة حين يتم اقتطاع المبلغ المالي مباشرة من دخل الملزم أي من ثروته، وتكون غير مباشرة حين تفرض على الدخل بمناسبة استعماله أي بمناسبة إنفاقه صاحبه له أو على ثروته (رأس ماله) بمناسبة انتقالها.

ورغم أن هذا التقسيم العملي شائع إلا أنه يتميز بالتعقيد وعدم الدقة، مع العلم أنه لا يوجد ضابط ومعيار معين للتمييز بين الصنفين من الضرائب، كما أن الدول تعتمد أساليب مختلفة في هذا الإطار، بحيث أن بعض الضرائب تعتبر مباشرة في دولة معينة وتعتبر غير مباشرة في دولة أخرى، ورغم هذا الإختلاف وهذه الصعوبات في التمييز بين النوعين من الضرائب فإن الفقه المالي حاول إيجاد معايير محددة قصد المفاضلة والتمييز بين نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

الفرع الأول: معايير التمييز بين نظام الضرائب المباشرة و غير المباشرة

يقترح الفقه المالي مجموعة من المعايير التمييز والمفاضلة بين نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة معتمدا في ذلك على استخلاص الخصائص المشتركة التي تجمع بين أنواع الضرائب المباشرة من جهة والضرائب غير المباشرة من جهة ثانية، ومن أهم هذه المعايير تذكر المعيار الإداري، والمعيار الجبائي (تبات المادة الخاضعة للضريبة)، ومعيار انتقال عبء الضريبة أو المعيار الاقتصادي

الفقرة الأولي: المعيار الإداري

يعتمد المعيار الإداري على أسلوب وطريقة تحصيل الأداة الضريبية لحين الضريبة، فالضريبة المباشرة هي التي تجلى الواسطة جداول اسمية يبين فيها إسم الملزم والمادة الخاضعة للضريبة أو المبلغ الواجب تحصيله، لكونها تقوم على علاقات دائمة وأساسية بين الملزم والإدارة الضريبية الخزينة

أمـــا الضـــريبة غيـــر المباشـــرة فهـــي التـــي لا تجلـــى بهـــذه الطريقـــة لكونهـــا تقـــوم بمناســـبة حـــدوث وقـــائع أو تصـــرفات عرضـــية ومؤقتـــة كمـــا هـــو الأمـــر فـــي الضـــرائب الجمركيـــة (انتقـــال البضـــائع مـــن دولـــة إلـــى أخـــرى) أو ضـــرائب الإســـتهلاك، إذ تحصـــل عنـــد وقـــائع معينة يحددها التشريع الضريبي

فـــرغم أهميـــة المعيـــار الإداري مـــن الناحيـــة الإداريـــة والقضـــائية، إذ يحـــدد الإدارة المخلصـــة، ويـــنظم الإختصـــاص القضـــائي للمنازعـــات الضـــريبية، فإنـــه لـــم يســـلم مـــن النقـــد ويؤاخـــذ عليـــه مـــا يلـــي أنـــه لا يقـــوم علـــى أســـس علميـــة، بـــل يســـتند علـــى شـــكل الإجـــراءات التـــي يحـــددها المشـــرع ولـــيس علـــى طبيعـــة الضـــريبة وهـــي تصـــبح قابلـــة للتبـــدل يتبـــدل إرادة المشرع بين دولة وأخرى وحتى ضمن الدولة الواحدة بين فترة زمنية وأخرى

الفقرة الثانية: المعيار الجبائي (ثبات استقرار المادة الخاضعة للضريبة)

يرتكـــز هـــذا المعيـــار علـــى تبـــات واســـتقرار العناصـــر المـــادة الخاضـــعة للضـــريبة كأســـاس للتفريـــق بـــين الضـــرائب المباشـــرة والضـــرائب غيـــر المباشـــرة، فتعتبـــر الضـــريبة مباشـــرة وفقـــا لهـــذا المعيـــار إذا كانـــت مفروضـــة علـــى مـــادة أو عناصـــر لهـــا طـــابع التبـــات والـــدوام المســـتمرين النســـبيين (كالضـــريبة العقاريـــة المفروضـــة علـــى الملكيـــة، والضـــريبة علـــى الدخل)،

وتعتبـــر الضـــريبية غيـــر مباشـــرة تلـــك التـــي تفـــرض علـــى وقـــائع وتصـــرفات مؤقتـــة وعرضـــية تتســـم بـــالتقطع، مثـــل الضـــريبة علـــى الاســـتهلاك ، ومعنـــى ذلـــك أن الضـــريبة المباشـــرة هـــي تلـــك التـــي تفـــرض مباشـــرة علـــى الـــدخل أو رأس المـــال، وأن الضـــريبة غيـــر المباشـــرة هـــي التـــي تفـــرض علـــى إنفـــاق الـــدخل أو انتقـــال رأس المـــال، أي أن الضـــريبة المباشـــرة تفـــرض علـــى ذات الثـــروة فـــي حـــين أن الضـــريبة غيـــر المباشـــرة لقـــرض علـــى حركـــة وانتقـــال الثروة.

وعلـــى الـــرغم مـــن وضـــوح هـــذا المعيـــار إلا أنـــه يثيـــر بلـــوره مشـــاكل بالنســـبة لـــبعض الضـــرائب ، فالضـــريبة علـــى التركـــات لا تعتبـــر فـــي رأي بعـــض الفقهـــاء مباشـــرة لأنهـــا تفـــرض علـــى عنصـــر رأس المـــال الـــذي تتكـــون منـــه التركـــة، فـــي حـــين يـــرى الـــبعض الآخـــر أنهـــا ضـــريبة مباشـــرة خاصـــة إذا مـــا فرضـــت بســـعر مرتفـــع لأنهـــا فـــي الواقـــع تفـــرض علـــى الثروة وليس على الواقعة المنقلة لانتقالها

الفقرة الثالثة: معيار انتقال عبء الضريبة (المعيار الاقتصادي)

يتخذ هذا المعيار من فكرة انتقال عياء الضريبة أو كما يسميه البعض الآخر "براجية الضرائب" أساسيا للتفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، علي الضريبة مباشرة إذا كان الملزم بها قانونا هو الذي يحمل عبئها بصفة نهائية، بحيث لا يمكن التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر مثل الضريبة على الدخل،

بينما تكون الضريبة غير مباشرة عندما يمكن نقل عنها إلى غيره أو إلى شخص آخر كالضريبة على الاستهلاك ، حيث أن استهلاك السلع والتي وإن دفع مبلغها المنتج أو البائع فإن المستهلك هو الذي يحمل عبئها في نهاية المطاف، بمعنى أن في الضريبة المباشرة لا توجد وساطة بين المكلف الأصلي والإدارة الضريبية في حين تقوم مثل هذه الوساطة في الضرائب غير المباشرة

إلا أن هذا المعيار انتقد بدوره على اعتبار أن ظاهرة انتقال عبء الضريبة هي ظاهرة معقدة وغير دقيقة، إذ لا يمكن تحديدها بدقة لأنها تخضع (الظاهرة) المؤشرات متشابكة ومتباينة يصعب معها التمييز حتى بين النوع الواحد من الضرائب، ومن هنا يمكن للضريبة الواحدة أن تكون مباشرة تارة و غير مباشرة تارة أخرى، فالضريبة العقارية هي ضريبة مباشرة يتحملها المالك أما إذا استطاع هذا الأخير نقل عبئها إلى المستأجر عن طريق الزيادة في قيمة الإيجار تكون أمام ضريبة غير مباشرة

وحقيقة الأمر، أن أحدا من هذه المعايير لم يسلم من النقد وبالتالي لم تفلح في إعطاء النتائج الصحيحة بالدقة العلمية لتكون أساسا صالحا للمفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ولهذا اتجه الفقه المالي الحديث إلى عدم الإستعانة بأي معيار جديد،

الفرع الثاني : مزايا وعيوب نظام الضرائب المباشرة

تتمتع الضرائب المباشرة في نظر مؤيديها بعدة مزايا من أهمها نبات الحصيلة، لكونها تقع على مراكز مالية قائمة على عناصر ليست سريعة التبدل والتغير نسبيا، غير أن الواقع بل ويدل على غير ذلك، ذلك أن مدى ثبات الحصيلة يتوقف إلى حد

كبير على التنظيم الفني للضريبة وخاصة على أسلوب تقدير محل أو موضوع الضريبة

– الضرائب المباشرة أقرب إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة من الضرائب غير المباشرة، إذ يتم مراعاة القدرة التكليفية للمكلفين على الدفع بما في ذلك مراعاة أوضاعهم الشخصية، كما يتم تحديد معدل الضريبة بنسب مختلفة وفقا لمصادر الدخل والثروة، هذه الخاصية مقبولة من الناحية العلمية، إلا أنه من الناحية العملية فإن أمر تحقيق العدالة يبقى رهين تطبيقها حسب أساليب كل دولة

– اقتصادية في جبايتها، لأنها لا تتطلب من فرضها وجبايتها نفقات كبيرة بحيث لا تستلزم عددا كبيرا من الموظفين من أجل إجراء عملية المراقبة والحد من التهرب الضريبي كما هو الأمر في الضرائب غير المباشرة، إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي لا تقتصر على نوع معين من الضرائب دون الأخر، مما يعني أنه لا مجال لقبول هذه الخاصية على الوجه المطلق.

– يمكن الزيادة في حصيلتها أو إنقاصها بمحض إرادة المشرع عن طريق تعديل معدلاتها أما زيادة أو نقصانا، وهذا ما ينعت بالمرونة القانونية

أما عيوب الضرائب المباشرة فتتلخص فيما يلي:

شعور المكلف بثقل عبئها مما يدفعه إلى محاولة التهرب منها، خاصة إذا كان مبلغها أو مقدارها مرتفعا كما أن حصيلتها تتميز بالتأخر لان مبالغها لا تحدد وجداولها لا تصدر عادة إلا بعد مرور فترة من السنة المالية، بحيث لا يباشر بالملاحقة والتحصيل إلا في وقت متأخر، مما يفوت على ميزانية الدولة نسبة هامة من الموارد العامة خلال الفترة الأولى من السنة المالية

الفرع الثالث : مزايا وعيوب نظام الضرائب غير المباشرة

للضرائب المباشرة حسب أنصارها مزايا متعددة منها: –وفرة حصيلة هذه الضريبة ومرونتها، تتميز الضرائب غير المباشرة بارتفاع حصيلتها لاتساع نطاقها أو مجالها، إذ تنصب على عمليات الإنتاج والاستهلاك والتداول، كما أنها تفرض على جميع الأشخاص فقراء وأغنياء، وهي سهلة في دفعها دون أن يشعر المكلف بثقل عبئها ، كما أن رفع أسعارها يمكن من زيادة حصيلتها.

ولميـزة ارتفـاع الحصـيلة أهميـة بالغـة فـي تمويـل النفقـات العامـة للدولـة، إلا أن خطورتهـا تبقى أيضا قائمة خاصة في فترات الكساد الاقتصادي حيث تنخفض الحصيلة

– السرعة في التحصيل:

إذ يـتم تحصـيل الضـريبة بسـرعة أي بمجـرد حصـول الواقعـة المنشـئة لحـق الدولـة بالضـريبة، كمـا أنهـا تتميـز بتـدفقها المسـتمر خـلال السـنة المتعلقـة بهـا لأن عمليـات الإنفاق والتداول والتصرفات تتوالى بطريقة مستمرة خلال السنة.

وبالمقابـل فـإن خصـوم الضـرائب غيـر المباشـرة يوجهـون انتقـادات لهـذا النـوع مـن الضـرائب ومـن بينهـا: – أنهـا غيـر عادلـة: لأنهـا لا تراعـي القـدرة التكليفيـة ولا الأوضـاع الشخصـية للمكلفـين، فهـي لا تجعـل نصـب عينيهـا إلا موضـوع المـادة الضـريبية، كمـا أنهـا تعتبـر أشـد وطـأة علـى ذوي الـدخول الصـغيرة والمتوسـطة منهـا علـى ذوي الـدخول الكبيرة.

– ارتفاع تكاليف الجباية:

يتطلـب تطبيـق هـذه الضـريبة إجـراءات تقريـر ومراقبـة ونفقـات تحصـيل، ممـا يسـتلزم تـوفير عـدد كبيـر مـن المـوظفين ونفقـات ضـخمة، مـع العلـم أن هـذا النـوع مـن الضـرائب ذات نطاق واسع يتضمن عددا هائلا من عمليات الإنتاج والاستهلاك والتداول.

يتضـح ممـا سـبق أنـه مـن الصـعب تفضـيل أحـد النـوعين علـى الآخـر، وبمـا أن الأنظمـة الضـريبية الحديثـة تتعـدد فيهـا الضـرائب فإنـه يمكـن الجمـع بـين النـوعين حتـى تصـحح مزايا أحدهما عيوب الأخر ويتم استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع المتعددة.

الفرع الرابع : أنواع الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

تنصـب الضـرائب سـواء كانـت مباشـرة أو غيـر مباشـرة علـى الثـروة والمـال، فتـارة تفـرض علـى الثـروة والـدخل (الضـرائب المباشـرة)، وتـارة أخـرى تفـرض علـى الثـروة والمـال بمناسبة استعمالها (الضرائب غير المباشرة).

الفقرة الأولى: أنواع الضرائب المباشرة

نتنـاول نـوعين رئيسـيين مـن الضـرائب المباشـرة وهمـا: ضـرائب علـى الـدخل وضـرائب على رأس المال.

البند الأول: ضريبة الدخل

لم يتفق الفقه المالي ولا التشريعات المقارنة على وضع تعريفا جامعا وشاملا للدخل على الرغم من اعتباره الدخل أساس النظم الضريبية الحديثة، وذلك راجع إلى أن مفهوم الدخل يختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لأخر نظرا لاختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمالية،

ومع ذلك يمكن تعريف الدخل على أنه كل ثروة جديدة نقدية أو قابلة للتقدير، يحصل عليها الفرد أو الشخص المكلف أثناء فترة زمنية معينة بشكل دوري ومن مصدر مستمر أو قابل للدوام، ويمكن استهلاكها دون مساس بمصدر الدخل.

1- الضريبة على دخل الأفراد (الأشخاص الطبيعيين)

تتخذ الضريبة على دخل الأفراد شكلين: ضريبة نوعية أو ضريبة عامة على الدخل

فالضرائب النوعية أو التحليلية هي التي تتناول نوعا معينا من أنواع الدخول دون الأخرى، كالضريبة على المرتبات والأجور والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغيرها، وتعد الضرائب النوعية من قبيل الضرائب العينية، حتى وإن أضفت عليها بعض التشريعات الضريبية سمات الضريبة الشخصية، إذ تتناول هذه الضرائب الأموال بغض النظر عن شخص مالكيها، أي دون مراعاة الظروف الشخصية والعائلية للملزم

أما الضرائب العامة على الدخل فتتناول مجموع عناصر دخل المكلف على اختلاف أنواعها بغض النظر عن اختلاف مصادرها، فهي ضرائب شخصية تركيبية أو مركبة أي أن الضريبة تقع على الدخل الكلي لمكلف لا عند مصادره

وتعد الضريبة العامة على الدخل من أهم الضرائب الشخصية التي تفرض على أساس القدرة التكليفية للمكلف التي تحددها ظروفه الشخصية والعائلية وكل من حجم ومصدر دخله

يتميز نظام الضرائب النوعية بالمرونة والبساطة والسهولة في التطبيق لكنه لا يحقق مبادئ العدالة من حيث توزيع العبء الضريبي، وبالمقابل فإن نظام الضرائب العامة يتميز بوفرة المردودية وتحقيق العدالة وإن كانت تحتاج إلى إدارة ضريبية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة والتي تتطلب تكاليف ونفقات باهضة

2 – الضريبة على دخل الشركات :

تتخذ الشركات في الميدان الضريبي شكلين: شركات أشخاص وشركات أموال

ففي الأولى لا يمكن فصل الذمة المالية للشركات عن الذمة المالية للمساهمين فيها، إذ تعتبر ثروة المساهمين جزء لا يتجزأ من ثروة الشركة، أما شركات الأموال فهي تتمتع بشخصية معنوية لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للأفراد المساهمين فيها، مما يعني أن الأرباح التي تحققها الشركات تخضع بدورها للاقتطاع الضريبي.

إلا أن السؤال المطروح يتعلق بالمعاملة الضريبية للأرباح الموزعة على الأفراد المساهمين في الشركة، خاصة في التشريعات التي تفصل بين الضريبة على دخول الأفراد والضريبة على دخول الشركات ؟ أي هل يمكن بعد توزيع الأرباح على المساهمين فرض الضريبة على دخولهم؟

إن التشريعات المقارنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وسويسرا والدانمارك تطبق فيها ضريبة مزدوجة أي تفرض على الأفراد بعد توزيع الأرباح على المساهمين فيها.

وفي فرنسا وإنجلترا يتم تطبيق أيضا ضريبة مزدوجة لكنها منخفضة في شقها الثاني أي على الأرباح الموزعة على المساهمين ، أما في اليونان فإن الضريبة لا تفرض إلا على أرباح الشركة غير الموزعة أما الأرباح الموزعة فإنها تخضع للضريبة على الأفراد ليس إلا.

البند الثاني : الضرائب على رأس المال

يقصد برأس المال من الناحية الجبائية" مجموع الأموال العقارية والمنقولة المادية والمعنوية القابلة للتقويم نقدا والتي يمتلكها الشخص في لحظة معينة سواء كانت مدرة لدخل نقدي أو عيني أو لخدمات أو كانت عاطلة عن كل إنتاج"

وقد انقسم الفقه المالي حول الضريبة على رأس المال إلى اتجاهين رئيسيين: أحدهما مؤيد ومدافع عنها والأخر معارض ومنتقد لها، يرى الاتجاه الأول أن تطبيق الضريبة على رأس المال هو تطبيق جزئي لنزع ملكية (الكتاب الاشتراكيين)

رؤوس الأموال والحد من الفوارق بين الطبقات الإجتماعية المختلفة ويؤدي هذا الأمر إلى توزيع عادل للثروات وبالتالي إسهام نحو تنظيم مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية

أما الاتجاه الثاني فيرى أن الضريبة على رأس المال تؤدي إلى استنفاذ رأس المال الوطني بوصفه أحد عوامل الإنتاج الرئيسية مما يترتب عند تطبيقها آثار سيئة للاقتصاد الوطني من ناحية وانخفاض تدريجي في الحصيلة من جهة ثانية

كما ينتج عنها ازدياد عبئها نتيجة ارتفاع لسعرها مما يدفع المكلفين إلى التهرب منها، خاصة بالنسبة لأصحاب الأموال المنقولة ، مما يجانب مبادئ العدالة في توزيع العبء الضريبي بينها وبين أصحاب الأموال الثابتة الذين يصعب عليهم التهرب منها.

ومهما يكن في الأمر فإن رأس المال يتصف بالثبات وعدم التجدد بانتظام وإن كان قابلا للزيادة والنقصان، لذا فإن فرض الضريبة عليه يستلزم أن يكون سعرها مناسبا بحيث تدفع من الدخل لا من رأس المال إلا في حالات استثنائية حتى لا يضعف أو يضمحل فيتضاءل أو يضمحل نهائيا الدخل الذي ينتج عنه

الفقرة الثانية: أنواع الضرائب غير المباشرة

تتعدد الضرائب غير المباشرة وتتنوع، لكنها جميعها تفرض على الدخل بمناسبة استعماله أي بمناسبة إنفاقه، أو على المال بمناسبة انتقاله أو تداوله، وهكذا يمكن تقسيم هذا النوع من الضرائب إلى ضرائب إنفاق أو استهلاك وضرائب تداول.

البند الأول: ضرائب الاستهلاك (الإنفاق)

هي الضرائب التي تفرض بمناسبة استعمال الدخل أو إنفاقه، يعني أن هذه الضرائب قد تتناول بعض السلع الضريبة النوعية على الإنفاق) أو تفرض ضريبة عامة على الاستهلاك (الضريبة العامة على الاستهلاك أو الإنفاق).

أولا- الضريبة العامة على الإنفاق

تفرض الضريبة العامة على الإنفاق على مجموع ما ينفقه المكلف دون تمييز بين السلع وهي ثلاثة أشكال:

1- الضريبة الوحيد:

وتفرض هذه الضريبة على الإنتاج سواء في بدايته أو نهايته وهي تساهم في رفع السعر، مما يجعل الملزمين يتهربون منها، إضافة إلى ارتفاع تكاليفها الجبائية

2- الضريبة المتدرجة:

هي الضريبة التي تفرض على كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة أو استعمالها أو تداولها، وهكذا تفرض عند بداية الإنتاج أي على المواد الأولية ثم عند التصنيع ثم عند انتقالها إلى مرحلة الجملة ثم إلى مرحلة التقسيط

3- الضريبة على القيمة المضافة :

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على كل مراحل إنتاج السلعة وتداولها إلا أنها تفرض فقط على الزيادة التي طرأت على قيمة السلعة في المرحلة الجديدة، وتتميز هذه الضريبة بصعوبة التهرب منها لتحصيلها على مراحل متعددة و أيضا أنها غزيرة الحصيلة، وتساعد على تحسين الإنتاج وتقدمه، كما أنها تحدث اختلالات غير مقصودة في طرق الإنتاج

ثانيا- الضرائب النوعية على الإنفاق:

تفرض الضريبة على بعض أنواع من الإنفاق أو الاستهلاك أي على أنواع معينة من السلع وبعض الخدمات، كالضرائب الجمركية على الواردات والصادرات، المشروبات الروحية والسكر والمنتجات البترولية... الخ

إلا أن فرض هذه الضريبة يثير نوعين من المشاكل يتعلق أولها باختيار السلعة وثانيهما بطريقة وكيفية تحصيلها.

إلا أن التمييز بين هذه السلع (سلع ضرورية، كمالية، جارية) شأن نسبي، إذ تتغير وتختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وتختلف من فئة اجتماعية إلى أخرى داخل دولة واحدة، أما طريقة تحصيلها فقد تتم في المرحلة التي يتم وضع السلع تحت تصرف المستهلك عند بيعها له، أو في مرحلة الإنتاج وينتقل عبء الضريبة إلى المستهلك ويدمج المبلغ في ثمن السلع

وتعتبر الضرائب الجمركية ضرائب خاصة على الإنفاق تفرض على السلع المستوردة والمصدرة والتي تعبر حدود الدولة الجمركية، وتنقسم الضرائب الجمركية سواء كانت على الصادرات أو الواردات إلى نوعين رئيسيين فإما أن تكون قيمية وهي التي

تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة وتختلف نسبتها باختلاف طبيعة السلعة أو ضرائب نوعية (خاصة) فهي تفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة معينة من السلعة أو حجمها...الخ

البند الثاني: ضرائب الاستعمال أو التداول :

تفرض معظم الأنظمة الضريبية ضرائب على الاستعمال القانوني للأموال مثل رسوم الدمغة على عمليات البورصة والرسوم القضائية... الخ، ويبرر فرض هذه الضرائب بكون هذه العمليات القانونية تدل على مبلغ ثروة أشخاص، وتتميز هذه الضرائب بسهولتها ومرونتها في الجباية. إذ تحصل في وقت انتقال ملكية رأس المال في الوقت الذي يكون فيه الملزم قادرا على دفع مبلغ الضريبة

وقد تتخذ الضريبة على رأس المال أشكالا أخرى متنوعة، فقد تفرض على زيادة (الفائض القيمة العقارية والمنقولة التي لا تعود إلى عمل الشخص وادخاره ولكن تكون نتيجة قيام الدولة ببعض الأعمال العامة أو نتيجة توسع في العمران البناء)، وقد تكون ضريبة على انتقال رأس المال ويلحق بهذا الصنف ضريبة

التركات، والتي تعددت مبرراتها الاقتصادية والقانونية والمالية، ويقصد بها الضريبة على التركات) "تلك الضريبة التي تفرض على انتقال رأس المال من المورث إلى ورثته أو إلى الموصى لهم، وتتخذ الضريبة على التركات شكلين وهما:

1 – الضريبة على مجموع التركة أي تفرض على صافي التركة قبل توزيعها بين الورثة وبعد خصم الديون،

2 – والضريبة على نصيب الوارث، وتفرض على نصيب كل وارث أو كل موصى

مفهوم الضرائب

تعرّف الضرائب Taxes على أنَّها مساهمات إلزامية تفرض على الأفراد والمؤسسات أو المنظمات من قبل الحكومة، سواء كانت هذه الشركات محلية أو إقليمية أو وطنية، فإنَّ وجودها على أرض الدولة كفيل بجعلها ملزمة بدفع تلك الضرائب، وذلك من خلال إلزام الأفراد أو الشركات الذين يحصلون على عائد من أعمالهم القائمة بدفع نبسة معينة من الأرباح للحكومة، ويتم استخدام عائدات هذه الضرائب التي يتم جمعها من الأفراد والمؤسسات في تمويل الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الأشغال

والخدمات العامة، الطرق والمدارس، برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، ويعد الهدف من فرض هذه الضرائب هو تحسين المستوى الاقتصادي للدولة والأشخاص الذين يعيشون فيها، لذلك فقد وجدت قوانين خاصة لمحاسبة المتهربين من الضرائب أو الأشخاص الذين يمارسون الغش في دفع الضرائب المفروضة.[١]

أنواع الضرائب

تختلف الضرائب بناءً على عدد من العوامل ولذلك يتم تصنيفها إلى عدّة أنواع، يمكننا توضيح هذه الأنواع من خلال شملها في ثلاث فئات رئيسة نذكرها في ما يأتي:[٢]

ضريبة الدخل

يقوم أساس مفهوم ضريبة الدخل بفرض الضرائب على الإيرادات الشخصيّة والتجاريّة وفوائد الدخل، حيث تدفع الشركات ضريبتها بناءً على صافي الدخل بالإضافة إلى الضريبة على رواتب الموظفين وضرائب أرباح رأس المال وهي الأرباح المحققة من بيع أحد الأصول، وتعدّ العلاقة بين الضريبة والدخل علاقة طردية، حيث إنَّه في حال ارتفع الدخل زادت نسبة الضريبة المفروضة عليه، لذلك تسمح بعض الأنظمة للأفراد أو الجهات المطالبة بتخفيض فواتيرهم الضريبية من خلال الاعتمادات والخصومات والبدلات المختلفة.

ضريبة الملكيّة

تعرف ضريبة الملكيّة أيضًا بضريبة القيمة، وهي ضريبة تفرض على قيمة العقارات أو الممتلكات الشخصيّة الأخرى، ويتم عادةً فرض ضريبة الملكية من قبل الحكومات المحليّة ويتم تحصيلها على أساس متكرر، تفرض الضريبة أيضًا على السيارات والقوارب والمركبات الترفيهية والطائرات .

الضرائب على السلع والخدمات

تفرض ضرائب المبيعات على السلع والخدمات كطريقة تستخدمها الحكومات المحليّة لزيادة الإيرادات، حيث يتم تقييم المشتريات التي تتم على مستوى البيع بالتجزئة بنسبة مئوية من سعر مبيعات عنصر معين، ومن الجدير بالذكر أنَّ ضريبة المبيعات تختلف بناءً على نوع السلع أو الخدمات المقدمة، حيث إنَّ السلع الأساسيّة

التي يتم شراؤها من البقالات أو الخبز مثلًا لا يفرض عليها ضريبة، وبناء عليه قد يمكن اعتبار ضريبة المبيعات الضريبة الأكثر عدلًا.

خصائص الضرائب

تمتاز الضرائب بعدد من الخصائص المهمة، وفي ما يلي ذكرٌ لأهمها[٣]:

- تعتبر الضرائب مساهمة إجبارية.
- دفع الضرائب هو التزام شخصي.
- يتم فرض الضريبة بناءً على متطلبات قانونيّة معينة.
- يتم دفع الضريبة بصورة إجبارية غير قابلة للمفاوضة إلا في حالات التخفيضات القانونية والاعتمادات والبدلات.
- يتم دفع الضريبة عادةً من دخل الممول.
- تتم جمع الضرائب من قبل سلطة مختصة.
- تعتبر الضريبة وسيلة لتحسين اقتصاد الدولة وتنمية القطاعات الحكومية وضمان ديمومة أنشطتها المحليّة .

فقد عدل قانون المالية 2022 السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة التي تتطور وفقًا للراتب الخاضع للضريبة (وليس صافي الراتب).

وعليه، فإن المادة 31 من القانون تحدد معدلات تدريجية على ست مستويات.

و يتعلق الأمر بالمستوى اقل من 240.000 دينار / سنويا (20.000 دينار / شهر) والذي سيتم إعفاؤه كليًا من الضربية على الدخل الإجمالي، و المستوى ما بين 240.001 و 480.000 دينار / سنويًا، الذي يخضع لضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 23 %، و المستوى ما بين 480.001 و 960.000 دينار / سنويًا و الخاضعة للضريبة بنسبة 27 %، والمستوى بين 960.001 و 1 920.000، دينار تخضع لـ 30 %، و المستوى الذي يتراوح ما بين 001. 920. 1 إلى 000. 840. 3 دينار / سنويا، يخضع لـ 33 %، أما المستوى الذي يزيد عن 000. 840. 3 دينار / سنويا (32 مليون سنتيم / شهريا).) فيخضع للضريبة في حدود 35 %.

تجدر الإشارة إلى أن السلم القديم لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي كان يحتوي أربعة مستويات من الحساب: المستوى الذي يقل عن 120.000 دج سنويا الذي تم إعفاؤه من

الضريبة على الدخل الإجمالي، والمستوى الذي يتراوح ما بين 120.001 دج و 360.000 دج سنويا الذي كان خاضعا بنسبة 20 % والمستوى الذي يتراوح مابين 360.001 دج و 1.440.000 دينار / سنويًا يخضع لـ 30 %، وأخيرًا المستوى يزيد عن 1.440.000 دينار / سنويا والذي كان خاضعًا للضريبة بنسبة 35 %.

وبعد حساب نسبة الضريبة عل الدخل الإجمالي وفقًا للسلم الجديد، سيتم تطبيق تخفيض بنسبة 40 %، ولكن لا يمكن أن يكون أقل من 12.000 دينار / سنويا أو أعلى من 18.000 دينار/سنويا (أي ما بين 1000 و 1500 دينار / شهريا). ويتعلق الأمر بنفس التخفيض المطبق قبل قانون المالية 2022.